

مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي أنموذجا

د. مقاويب منصف؛
جامعة - تبسة -

ملخص:

يختلف التمويل الإسلامي عن نظيره الربوي بتجنبه للممارسات الضارة كالمضاربة في الأسواق المالية، وتركيزه بدلا من ذلك على الاستثمار المنتج الخالق للثروة والنمو، وهو ما يضمن ترابط القطاعين المالي والحقيقي، ويساهم بالتالي في استقرار الاقتصاد وتجنب الأزمات التي قد تعصف به من حين لآخر.

في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مبادئه المشجعة للاستثمار المنتج للثروة والخالق للنمو، بعيدا عن المخاطر المرتبطة بالفوائد الربوية والمضاربة، مع الاستشهاد بالتجربة الماليزية الرائدة في تبني وتوظيف هذا النوع من التمويل لتحقيق نهضتها التنموية المنشودة.

Abstract:

The islamic financing is different than the interested-based financing avoiding harmful practices such speculative in the financial markets, and focus instead of the production behaviours wich creates wealth and growth investing, and ensures combination between the financial and real sectors thread, and thus contributes to the stability of the economy and avoid the crises that have swept from time to time.

In this context, this study aims at highlight the importance of Islamic financing in achieving economic stability through its principles encouraging productive investment of wealth and creator of growth, away from the risks associated with interest usury and speculation, illustrating the experience of Malaysia's leading adoption and use of this type of financing to achieve the developmental renaissance desired.

مقدمة

بنهاية القرن العشرين، تبلورت ظاهرة العولمة المالية وكرست واقعا دوليا جديدا يحمل في طياته فرصا واعدة ومخاطر مدمرة، أبرزها الأزمات المالية التي باتت تضرب الاقتصاد العالمي من حين لآخر، مما دفع إلى المناداة بإصلاح النظام المالي الرأسمالي واستبدال آليات عمله بأخرى أكثر عدالة ومسؤولية، حيث توجهت الأنظار نحو التمويل الإسلامي الذي حقق انتشارا واسعا بلغ الأسواق المالية الغربية نفسها.

في هذا الإطار، تبرز تجربة النهضة الماليزية، التي مزجت بين المبادئ الرأسمالية والقيم الإسلامية التي تنبذ الممارسات غير العادلة وأولها التعامل بالربا، حيث اهتمت بتوفير الإطار القانوني والتنظيمي المناسب لتطور المالية الإسلامية وتوظيفها خدمة لنهضتها التنموية الشاملة.

من هذا المنطلق، طرحت إشكالية الدراسة حول الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات المالية العالمية، حيث يقتضي التعمق في معالجتها طرح تساؤلات عدة، أهمها:

- ما مدى ملازمة الأزمات المالية لنظام التمويل التقليدي ؟
- ما مدى قدرة نظام التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي ؟
- ما واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا وما آفاقه في ظل الأزمات المالية؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام، يشكل الأول منها مدخلا لنظام التمويل الربوي وعلاقته بالأزمات المالية، أما القسم الثاني فيتطرق إلى التمويل الإسلامي ومساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين خصص القسم الأخير لتسليط الضوء على التجربة الماليزية الرائدة في تبني التمويل الإسلامي والاستفادة منه في تحقيق نهضتها التنموية الشاملة.

أولا: النظام المالي الربوي والأزمات المالية.

تبلورت أسس نظام التمويل الربوي منذ البدايات الأولى للنظام الرأسمالي واتضحت معالمه بمرور الزمن، وبخاصة خلال القرن العشرين، أين شهد العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي خلفت أثارا طاحنة على الاقتصاد العالمي برمته. ويقدم هذا العنصر لمحة عامة عن التمويل الربوي مع التطرق إلى الأزمات المالية ومسبباتها الرئيسية.

1. ماهية نظام التمويل الربوي. يعبر النظام المالي بشكل عام عن "مجموع الوحدات التي تساعد على تدفق الأموال بين أصحاب الفائض المالي

وأصحاب العجز المالي ممثلين في الجهات المحتاجة والراغبة في الاستثمار¹.

وهو يشمل "الأسواق المالية، الوسطاء الماليين، وكافة المؤسسات الأخرى التي تنفذ القرارات المالية التي تتخذها الأسر أو منشآت الأعمال أو الحكومات".² وقد ظهر التمويل الربوي مع نشأة البنوك في أوروبا خلال القرون الوسطى، وهو في تطور مستمر استنادا إلى جملة من الأسس، أهمها:³

- **سلبية النقود:** حيث تستأجرها البنوك من المودعين مقابل حصولهم على الفائدة، لتأجرها للمقترضين مقابل سعر فائدة أعلى، والفرق بين سعري الفائدة الدائن والمدين يمثل الربح المحقق للبنك.

- **الدائنية والمديونية:** التي تربط طرفي أي عملية تمويلية في ظل النظام المذكور، حيث يترتب عنها نقل كامل المخاطر من الدائن إلى المدين، الذي يلتزم بسداد أصل القرض وفوائده.

- **معدل الفائدة:** وهو العائد الرئيسي للتمويل، بوصفه ثمنا لامتناع المقرض عن الاستهلاك من جهة، وثمنا لتأجيل السداد بالنسبة للمقترض من جهة أخرى. هذا، ويتم التمويل الربوي بأسلوبين أساسيين، هما:⁴

- **التمويل المباشر:** ويتم بالاتصال المباشر بين طرفي علاقة التمويل، وذلك في الأسواق المالية التي تتيح تداول الأدوات المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المختلفة، بهدف توفير التمويل المناسب للمشاريع الجديدة أو القائمة، مع مساعدة الحكومة في تنفيذ سياساتها المالية، عبر اللجوء إلى عمليات السوق المفتوحة.

- **التمويل غير المباشر:** ويتم عبر تدخل مؤسسات وسيطة تقبل الودائع الفائضة عن حاجة أصحابها، لتقرضها لمن يطلبها من أصحاب العجز المالي. فنتيجة لمخاطر التمويل المباشر على المقرضين، يبرز دور المؤسسات المالية الوسيطة وبخاصة البنوك، والتي تضمن التوظيف الآمن لمدخرات الأفراد وتحمل المخاطر المرتبطة بالمقترضين النهائيين.

2. **قراءة في الأزمات المالية وأثارها على الأداء الاقتصادي.** أثبتت الوقائع التاريخية تعرض نظام التمويل الربوي إلى اضطرابات وإختلالات عدة يعبر عنها بالأزمات المالية، التي سيتم تسليط الضوء عليها في هذا العنصر، بهدف الإلمام بمختلف أشكالها وأثارها على الأداء الاقتصادي.

وتعرف الأزمة المالية بشكل عام، باعتبارها تمثل "اضطرابا مفاجئا يصيب قطاعا أو أكثر من قطاعات النظام المالي ويهدد توازنه، حيث يتبعها حدوث انهيار مالي أو مصرفي أو نقدي حاد".⁵

وتتنوع الأزمات المالية بتنوع مجالاتها، فقد تكون أزمة عملة تعبر عن "هبوط حاد في قيمة عملة ما نتيجة المضاربة عليها".⁶ أو أزمة أسواق مالية يعكسها "اضطراب شديد في قيم الأصول المالية المتداولة فيها"⁷، أو أزمة مصرفية تعكس "فشل البنوك في الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها"⁸، أو أزمة ديون سيادية وذلك "عند عجز دولة ما عن خدمة ديونها الخارجية حكومية كانت أو خاصة".⁹

هذا، وتختلف الأزمات المالية جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية، في مقدمتها تراجع مستويات الاستثمار والادخار مما ينعكس سلبا على التوازنات الكلية الداخلية والخارجية، وكذا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، لترتفع بذلك البطالة ويتراجع المستوى المعيشي للسكان.¹⁰

ورغم اختلاف شواهد الأزمات المالية، إلا أنها تشترك بشكل عام في الأسباب التالية:¹¹

- اضطراب الاقتصاد الكلي: من خلال تقلب أسعار الفائدة والصراف ومعدلات التضخم ومستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تؤثر التقلبات المذكورة على المنظومة المالية برمتها.
- اضطراب النظام المالي: حيث يشكل توسع الإقراض والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار قيم الأصول المالية، قواسم مشتركة تسبق حدوث الأزمة المالية، خاصة عند تركزها في قطاع واحد من القطاعات السوقية.
- سياسات سعر الصرف: في أصل سعر الصرف المرن، فإن أي انخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تخفيض قيم أصول وخصوم المؤسسات المالية.

وعلى سبيل المثال، فقد فسرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بتراكم احتياطات الصرف لدى البنوك المركزية للدول الناشئة مما ساهم في زيادة السيولة العالمية، التي اتجه معظمها إلى المضاربة في سوق الأوراق المالية وخاصة في القطاع العقاري الأمريكي، لتغذية الإقراض المتزايد فيه، مما شكل فقاعة انفجرت بانهايار أسعار العقارات سنة 2007، مطلقة بذلك أزمة مالية أخذت بسرعة بعدا عالميا.¹²

ثانيا: دور التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي.

يتطرق هذا العنصر إلى الاستقرار المالي من زاوية كل من التمويل الربوي ونظيره الإسلامي، وهذا بداية بعرض أهم المبادئ والصيغ التي يقوم

عليها هذا الأخير، مروراً بتبيان عناصر الاستقرار المالي وقوفاً عند إمكانية تحققه في ظل المقاربتين التمويليتين المذكورتين.

1. **مبادئ التمويل في الاقتصاد الإسلامي.** يعبر التمويل الإسلامي عن: "تقديم ثروة نقدية أو عينية إلى طرف ما لديرها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".¹³ وهو يقوم على ثلاث مبادئ عامة، هي: 14

- **التملك:** وهو يمنح للمالك الحق في الزيادة المتولدة عن الشيء المملوك، استناداً على قاعدة "الخراج بالضمان" التي تعطي للتاجر الحق في الزيادة على البضاعة التي يملكها باعتباره ضامن لها عند تلفها، إضافة إلى قاعدة "الغرم بالغرم" التي تفيد عكس سابقتها، فإذا كان الضمان يستحق الخراج، فكذاك الغرم يستوجب الغرم، فالخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعاً.
- **الواقعية:** وتقتضي ارتباط عائد التمويل بنتائج الحقيقية، إذ لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثماره، فإذا كان ربها فله حصة منه، وإن كانت خسارة نقص ماله بقدرها، ولا يمكن أن يحدد العائد سلفاً كسعر فائدة على المال.
- **تمويل الإنتاج الحقيقي:** وذلك بالمشاركة في إنتاج السلع والخدمات وتداولها، وهو ما يقوي الرابط بين الاقتصاد النقدي ونظيره الحقيقي، حيث لا يسمح بتداول الديون بعيداً عن الإنتاج الفعلي الملموس، وهو ما يساعد على استقرار المؤشرات المالية والنقدية الكلية.

2. **صيغ التمويل الإسلامي وأساليبه في البنوك الإسلامية.** يبنى التمويل الإسلامي على نوعين من الصيغ الأساسية وفق ما سيتم تبيانها في هذا العنصر.

أ. صيغ التمويل بالمشاركات.

تقوم هذه الصيغ على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر، حيث يكون الممول شريكاً لطالب التمويل، وهي:

1. **المضاربة.** وتعبر عن "إنفاق بين طرفين، يقدم أحدهما المال والآخر الجهد في استثماره بالأنشطة المباحة شرعاً، فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل أو المضارب، حيث يوزع الربح بينهما حسب العقد، أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده".¹⁵

وتستخدم البنوك الإسلامية المضاربة لتكثيف علاقتها بعملائها، حيث يجمع البنك أموال المودعين ويعرضها على المستثمرين بصفته رب المال، كما يمكنه إصدار صكوك تمثل حصصاً في رأس مال المضاربة بحيث يصبح مالكوها ربا للمال بقيمتها، مع قدرته على تسهيل أمواله عبر بيع تلك الصكوك.¹⁶

2. **المشاركة.** وتعتبر عن "إتفاق بين طرفين أو أكثر للقيام بنشاط استثماري على أن يكون رأس المال والربح مشتركا بينهم"¹⁷، فبخلاف المضاربة التي يكون فيها رأس المال من جهة والعمل من جهة، يساهم طرفين أو أكثر في رأس مال المشاركة وقد يتشاركون في العمل، ويكون الربح بينهم حسب الإتفاق.

وتعتمد البنوك الإسلامية على المشاركة لتكثيف علاقتها بالمودين، باعتبارهم شركاء مؤقتين بالبنك بمقدار ودائعهم، التي تستخدم لتمويل كافة مجالات النشاط الاقتصادي، التجارية في المدى القصير والمتوسط على أساس الصفقة الواحدة، كما تستخدم المشاركة الثابتة أو المتناقصة المنتهية بالتمليك في المدى الطويل لتمويل الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية الزراعية، الصناعية والخدماتية.¹⁸

ب. صيغ التمويل ذات الهامش المعلوم.

تقوم هذه الصيغ على أساس المداينة، وهي:

1. **المرابحة:** وتعتبر عن "شراء الممول لسلعة ما لحساب عميل قد طلبها منه بعد تحديد أوصافها مقابل ربح معين، وتسمى أيضا البيع للأمر بالشراء، وهي البيع بالثمن بزيادة أي بيع برأس المال وربح ومعلوم".¹⁹

وتعتبر المرابحة من أهم الصيغ التي تعتمد على البنوك الإسلامية، نتيجة لحدائثة هذه الأخيرة وقلة خبرة العاملين بها من جهة، وكذا لبساطتها وانخفاض مخاطرها، وضمان أرباحها من جهة أخرى.²⁰

2. **الإجارة:** وتعتبر عن "عقد على منفعة مقصودة قابلة للنبذ لمدة معلومة بعوض معلوم، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك مجمل الثمن فوراً".²¹

وقد تكون الإجارة على العمل، وتظهر في علاقة العمال بأرباب العمل مثلا أو في العلاقة التي تربط شركات الخدمات بعملائها، كما قد تكون إجارة على المنافع، حيث يؤجر البنك الإسلامي بموجبها أصولا يملكها إلى عملائه للارتفاع بها مدة معينة، ثم يستردها ليؤجرها مرة أخرى، أو تنتهي بتملكهم لها، وفق ما اتفق عليه مسبقا. حيث توسعت البنوك الإسلامية في هذا الأسلوب التمويلي، نتيجة ارتفاع إيراداته مما جعله يحل ثالثا بعد المرابحة والمشاركة.²²

3. **بيع السلم:** ويعبر عن "عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع أجل بعاجل وهو عكس البيع بثمن مؤجل. كذلك يعرف بأنه عقد

على موصوف في الذمة بيع محل مقبوض في محل العقد، فهو بيع يتقدم فيه الثمن ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم".²³

ويحظى بيع السلم باهتمام كبير من قبل البنوك الإسلامية السودانية خاصة، والتي تستخدمه على سبيل المثال في تمويل المؤسسات الزراعية بشراء محاصيلها سلفاً على أن تسلمها بعد جنبها إلى البنك الإسلامي، لبيعها بهامش ربح معين إلى المؤسسات العاملة في الصناعة الغذائية أو في قطاع النسيج.²⁴

3. الاستقرار المالي في ظل التمويل الإسلامي.

يعد الاستقرار المالي الشغل الشاغل للدول والحكومات على اختلاف نظمها الاقتصادية ومستويات تقدمها، بوصفه الهدف النهائي الذي تعمل مختلف السلطات النقدية للوصول إليه.

أ. مفهوم الاستقرار المالي وعناصره.

يصف الاستقرار المالي بشكل عام "تلك الحالة التي يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الاقتصادية الرئيسية بكفاءة، كتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات، مع الاحتفاظ بتلك القدرة حتى في حالة الصدمات".²⁵

حيث يكون النظام المالي مستقراً "إذا كان قادراً على تسهيل الأداء الاقتصادي، مع تغلبه على الاختلالات المالية الناتجة عن التطور الطبيعي، أو الناتجة عن أحداث سلبية غير متوقعة".²⁶

ويتطلب الاستقرار المالي توفر جملة من الأركان، أهمها:²⁷

- **الاستقرار النقدي:** حيث يسمح استقرار الأسعار للمستثمرين والمستهلكين على حد سواء باتخاذ قراراتهم المختلفة على أسس دقيقة، بما يضمن التخصيص الفعال للموارد ويشجع على زيادة الاستثمار مستقبلاً.

- **الثقة في البنوك المؤسسات المالية:** حيث يؤدي وجود خلل في القنوات الرابطة بين الادخار والإقراض، إلى فقدان ثقة المتعاملين الاقتصاديين في المؤسسات المالية، مما يصعب مهمتها في تعبئة المدخرات وبالتالي في تمويل الاقتصاد ككل.

- **استقرار أسعار الأصول المالية:** حيث أن الأصول المالية تمثل وعوداً بعوائد مستقبلية، فإن عدم القدرة على الوفاء بقيمتها يؤدي إلى اختلال العلاقة بين القطاعين المالي والاقتصادي، والتي تزيد من حدتها المبالغة في تقييمها، فتنهار أسعارها عند أول صدمة، مما يؤدي إلى اضطراب النظام المالي برمته.

ب. الاستقرار المالي بين التمويل الربوي والتمويل الإسلامي.

يمكن تقييم الاستقرار المالي في ظل النظامين التموليين الربوي والإسلامي، كما يلي:

- **الاستقرار النقدي:** يؤدي تمويل الاستثمارات بالقروض الربوية إلى زيادة أعباء الإنتاج بمقدار خدمة الديون، وتحميلها إلى السعر النهائي للمنتج. وإذا كان النشاط الاقتصادي بأكمله يعتمد على هذا النوع من التمويل، فسيرتفع المستوى العام للأسعار كمحصلة لذلك.²⁸

أما في ظل التمويل الإسلامي، فإن ربط التمويل بالأرباح المحققة يجنب تراكم التكاليف التي تحمل إلى أسعار المنتجات النهائية، وهو ما من شأنه تحقيق استقرار في الأسعار، وضمان الاستقرار النقدي بالتالي.²⁹

- **الثقة في البنوك والمؤسسات:** يعتمد التمويل الربوي على الفائدة كأساس لعملياته المختلفة. وحيث أن لهذه الأخير مخاطر عدة، فإن طبيعة تعامل البنوك مع تلك المخاطر تتسبب في هشاشة الثقة بين فاعلي النظام المصرفي ككل، فكل طرف منهم يحاول التخلص من المخاطر بنقلها إلى الطرف الآخر.³⁰

أما التمويل الإسلامي فيقوم على توزيع المخاطر وتقاسمها مما يخفف الصدمات الناتجة عن تحققها، ويضفي بالتالي الثقة بين أطراف العملية التمولية.³¹

- **استقرار أسعار الأصول المالية:** إن ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يجنب الوقوع في الاختلالات بين القطاعين المالي والحقيقي، فالأصول المالية الإسلامية لا تحقق عوائد إلا بقدر ما يتحقق على أرض الواقع، كما أن أحكام الشريعة الإسلامية تمنع تمويل التداولات الوهمية عبر المشتقات المالية، مما يحافظ على استقرار أسعار الأصول المختلفة، ويكفل بالتالي استقرار النظام المالي برمته، ويجنبه الدخول في مراحل تصحيحية يترتب عليها أزمات مالية واقتصادية.³²

مما سبق، يمكن التأكيد على مساهمة نظام التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي، من خلال الترابط القوي بين القطاعين المالي والاقتصادي، حيث أن الأول منهما يتصف بسرعة التغير والتحول، عكس نظيره الحقيقي المتمسك ببطئها. لذا، فإن التمويل الإسلامي يحقق الاستقرار في القطاع المالي من خلال ضبط نمو هذا القطاع بجعله تابعا لنمو القطاع الاقتصادي وليس العكس.

ثالثاً: عرض تجربة التمويل الإسلامي في ماليزيا: الواقع والآفاق

تطمح ماليزيا اليوم إلى تصدر النور الآسيوية، بفضل ما بلغته من تقدم علمي في شتى الميادين، وبخاصة في قطاع المالية الإسلامية، الذي سيتتوله هذا العنصر، بداية بالتطرق إلى مسيرة النهضة الماليزية، مروراً بعرض مكتسبات الصيرفة الإسلامية فيها، وصولاً إلى تشخيص وضعية سوقها المالية وأهم مؤشرات تطورها.

1. **قراءة في تجربة النهضة الماليزية.** تصنف ماليزيا بالمركز التاسع عشر عالمياً للاقتصاديات الأكثر تنافسية، والتاسعة عالمياً بين مصدري التكنولوجيات العالية، ويعتبر اقتصادها ثالث أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، بناتج محلي إجمالي قارب 312 مليار دولار سنة 2013م وبمعدل نمو سنوي مستقر في حدود 7%، وهو يتميز بتنوع بنيته وبقدرته التصديرية العالية، حيث ارتفعت صادراته بثبات من 5 مليار دولار عام 1980 إلى 100 مليار دولار سنة 2002، لتقارب 200 مليار دولار سنة 2010، مما ساهم في تراجع معدلات الفقر والبطالة إلى حدها الأدنى منذ أربعة عقود، خاضت خلالها معركة للتحويل الحضاري في كافة المجالات لتتجح في تحقيق نتائج باهرة حولتها إلى كيان اقتصادي عملاق بكل المقاييس.³³

وتبرز أهمية تجربة النهضة الماليزية من استقراء عوامل نجاحها، وأهمها:³⁴

- وضع تصور عام للنهضة مبني على التوافق بين قيم الرأسمالية السائدة وقيم الإسلام السامية، باعتباره ديناً عملياً يقوم على مبادئ طلب العلم وإتقان العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة، مع توازن توزيعها عرقياً وجغرافياً وقطاعياً، عبر جملة من السياسات الهادفة إلى رفع مستويات النمو والإنتاج كما ونوعاً وزيادة التشغيل وتحسين المعيشة؛
- انتهاز الإصلاح المتدرج في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبين مختلف الفئات الاجتماعية من جهة أخرى، مع امتصاص آثاره السلبية، بهدف تطبيق إصلاح دون خاسرين؛
- اعتماد مبدأ الملكية المتوازنة لعناصر الإنتاج مع انتقائية التدخل الحكومي في الاقتصاد، عبر احتفاظ الدولة بإدارة القطاعات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية؛
- الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل برامج الخوصصة، مما ساهم في رفع مستويات الادخار والاستثمار المحليين، مع ضمان إشراك المواطنين في تحقيق الأهداف التنموية المسطرة؛

- الاستلهام من تجربة النهضة اليابانية، لا في جانب نقل التكنولوجيا فقط ولكن بفضل استحضار قيم احترام العمل وإتقانه؛

وهكذا، وفي الوقت الذي لا تزال تعاني فيه الكثير من الدول النامية من التخلف في شتى المجالات، تمكنت ماليزيا من تحقيق تحول حضاري شامل بفضل ثالوثها التنموي الخاص القائم على النمو والتحديث والتصنيع، التي تم صهرها في بوتقة واحدة وتوظيفها خدمة لتحقيق النهضة المنشودة.

2. المنظومة المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

تعد التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية، تجربة متكاملة من كافة النواحي القانونية والتنظيمية والمؤسسية، حيث باتت تعد المثال الأبرز عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي الذي لم ينفذ بمنهجية في أي بلد مثلما نفذ في ماليزيا.

أ. مسيرة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.³⁵

نشأت الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، لتلبية حاجة مجتمعها المحلي إلى ضبط تعاملاته المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبفضل الاستجابة العريضة للشعب الماليزي تم إثراء التجربة وتطويرها بخطى ثابتة، لتشكل اليوم بنية تحتية متكاملة، تحظى بدعم حكومي متواصل.

وتعد ماليزيا إحدى أوائل الدول التي وضعت إطارا تشريعيا متكاملا لتطوير وتنظيم قطاع الصيرفة الإسلامية، من خلال إصدار العديد من النصوص القانونية، وفي مقدمتها **نظام العمل المصرفي الإسلامي لعام 1983** والذي أقر تمويل الاقتصاد وفقا للأحكام الشرعية من خلال الصيغ المذكورة آنفا، كما صدر في السنة نفسها قانون الاستثمار الحكومي الذي أتاح للبنك المركزي الماليزي إصدار شهادات استثمارية إسلامية بديلة عن سندات الخزينة الربوية، إضافة للترخيص بإنشاء شركات التكافل الإسلامية سنة **1984** والتي تمارس أعمال التأمين الخالية من الفوائد.

وسعى إلى توسيع مجال التمويلات الإسلامية، تم إصدار قانون البنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية عام 1989 والذي سمح للبنوك التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية تحت مسمى "الخطة المصرفية اللاربوية".

أما على الصعيد المؤسسي، فقد تطورت بنية القطاع المصرفي الإسلامي تدريجيا، انطلاقا من تأسيس أول بنك إسلامي في هذا البلد سنة **1983م** وهو "بنك إسلام ماليزيا" والذي ظل محتكرا للقطاع لنحو عشر سنوات، إلى أن سمحت الحكومة الماليزية للبنوك التقليدية بفتح نوافذ لتقديم الخدمات المالية الإسلامية، مروراً بالتوسع في إنشاء البنوك الإسلامية،

وصولاً إلى مرحلة الانفتاح على البنوك الإسلامية الخارجية، لتحسين أداء القطاع وزيادة قدرته التنافسية.

وبغرض تطوير القطاع وطمأنة المستثمرين فيه، تم الفصل بين القرارين الشرعي والإداري للمؤسسات العاملة به، من خلال إلزامها بإنشاء هيئات شرعية تضمن استجابة معاملاتها للضوابط الشرعية المحددة، مع خضوعها جميعاً للمجلس الاستشاري الشرعي SAC (1996م) التابع للبنك المركزي الماليزي بوصفه الهيئة الشرعية العليا المكلفة بتقييم التزام مؤسسات القطاع بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تعد قراراته ملزمة حتى للمحاكم المدنية التي تفصل في القضايا ذات الصلة.

ولمعالجة القضايا المعاصرة المتعلقة بالتمويل الإسلامي وتعزيز كفاءة الموارد البشرية العاملة فيه، شجعت الحكومة الماليزية تأسيس المؤسسات البحثية المتخصصة في هذا المجال، على غرار الجامعة الإسلامية الدولية بماليزيا والمركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (INCEIF) التابع للبنك المركزي الماليزي، إلى جانب الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

مما سبق، نستخلص أن النظام المصرفي الإسلامي بماليزيا قد نشأ في ظل التناغم بين الأطر التشريعية والإشرافية والشرعية مما ساهم في دعمه وتطويره ليحقق تقدماً يشهد له به عبر العالم.

ب. مؤشرات تطور الصيرفة الإسلامية الماليزية.

يمكن الاستدلال على تطور القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي بتنوع بنيته المؤسساتية واتساعها، من البنوك الإسلامية إلى شركات التأمين التكافلي إلى السوق المالية، مع انفتاحه على الاستثمار الأجنبي، حيث بات يتوفر اليوم على بنكين محليين هما بنك معاملات وبنك إسلام ماليزيا، وثلاثة منها أجنبية وهي بيت التمويل الكويتي وبنك الراجحي وبنك قطر الإسلامي، إضافة إلى العديد من البنوك التقليدية التي تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة.³⁶

أما في مجال الحصة السوقية، فقد استحوذت الصيرفة الإسلامية على 25% من سوق التمويل المصرفي سنة 2013م، حيث بلغ حجم الأصول والودائع الموظفة في البنوك الإسلامية الماليزية 145 مليار دولار، مع بلوغ أصولها 30% من إجمالي الأصول الموظفة في النظام المصرفي، كما بلغت حصة الودائع والتمويلات الإسلامية نسبة قدرها 38% من السوق، وهو ما يعكس جاذبية خدمات المؤسسات المصرفية الإسلامية وتحسن قدراتها التنافسية.³⁷

ج. عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

يعود نجاح التجربة الماليزية في مجال تبني الصيرفة الإسلامية إلى تضافر جملة من العوامل أهمها توفر الدعم الحكومي الكامل للقطاع لتشجيع تطوره وانتشاره، إضافة إلى وجود التأطير الشرعي لمعاملته بفضل تعدد الهيئات الاستشارية والرقابية والمؤسسات البحثية المتخصصة، والتي تحظى بدعم المؤسسات المالية العاملة به، من خلال تمويلها للبحوث العلمية في هذا المجال، إضافة إلى رعاية الدورات التكوينية فضلا عن تقديم المنح الدراسية وغيرها.³⁸

مما سبق، نستخلص أن النظام المصرفي الإسلامي الماليزي قد سار منذ نشأته بخطى ثابتة نحو التطور والنمو، حيث نجح في ترجمة الدعم الحكومي الحكومية الذي تلقاه إلى واقع عملي، كما أنه مرتبط بقوة بالأسواق المالية، التي نسلط عليها الضوء في العنصر الموالي.

3. السوق المالية الماليزية: الواقع والآفاق. شهدت المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، عكسه تزايد الطلب العالمي على الصكوك الاستثمارية الإسلامية الخاصة والعامة على حد سواء. في هذا الصدد، فقد نجحت ماليزيا في تطوير سوقها المالية، لتحل ريادة العالم في هذا المجال، وفق ما سيتم تبياناه في هذا العنصر.

أ. لمحة عامة حول السوق المالية الإسلامية الماليزية.

تعد سنة 1990 نقطة انطلاق السوق المالية الإسلامية الماليزية، وذلك بطرح أول صكوك إسلامية للتداول. ولضمان الالتزام بالأحكام الشرعية، تم فصل سوق المال الإسلامية عن نظيرتها التقليدية عام 1994، مع إنشاء لجنة استشارية شرعية لتطوير الأدوات المالية المتداولة فيها وزيادة قدرتها على جذب المستثمرين، مع إعداد البحوث والدراسات حولها، بما يقدم صورة إيجابية عنها محليا ودوليا.³⁹

وتوفر السوق المالية الإسلامية الماليزية حاليا ثلاث عمليات رئيسية، هي:⁴⁰

- **العمليات العاجلة:** ويتم فيها تبادل الأوراق المالية إما فوريا أو بالبيع على المكشوف، والذي أجازته اللجنة الاستشارية الشرعية لتوافقه مع مفهوم الإجارة، ولتحقيقه للمصلحة العامة بالمساهمة في توفير السيولة للسوق.

- **المشتقات المالية:** يسجل في هذا الصدد توافق عقدين فقط مع الأحكام الشرعية وهما المستقبليات لزيت النخيل الخام (منذ 1997)، وعقود الأسهم الواحدة (منذ 2006)، الذين أجازتهما اللجنة الاستشارية الشرعية باعتبار تواجد السلعة حقيقة في المخازن، مع خلوهما من عنصر الربا المحرم شرعا.

- المؤشرات الإسلامية: وأهمها المؤشر الإسلامي لرشيد حسين المحدودة داو جونز، الذي طرح سنة 1996، وأصبح خاضعا لرقابة اللجنة الاستشارية الشرعية سنة 2005، وهو يقيس حركة أسعار أسهم 25 شركة مدرجة في البورصة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. أهمية السوق المالية الإسلامية الماليزية

تحل ماليزيا الصدارة العالمية في قيمة الأصول الإسلامية المصدرة والموجهة أساسا إلى تمويل الإنفاق على الإعمار والبنى التحتية بمبلغ فاق 115 مليار دولار أمريكي سنة 2013م، أي ثلث نسبة الإصدار العالمي لوحدها، وهذا بفضل سبقها في تنظيم التعامل بالإصدارات الإسلامية، مع مواصلة العمل على تطوير العقود والمنتجات بهدف التحول إلى مركز مالي إسلامي عالمي.⁴¹

هذا، على المستوى العالمي، أما محليا، فقد وصلت نسبة السوق المالية الإسلامية إلى 70% من إجمالي السوق المالية الماليزية سنة 2013، مما يبين جاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب. وهي سوق تتسم بتعدد وتنوع الأصول المتداولة وبخاصة الصكوك الإسلامية المستخدمة لتمويل النفقات العامة على نطاق واسع⁴². وبالتالي، فقد وفرت الصكوك الإسلامية على ماليزيا الكثير من الوقت والتكلفة، من خلال مساهمتها في حشد التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية للبلاد وبالتالي في تحقيق تحول لا يزال يوصف في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بالمعجزة الماليزية.

ج. آفاق التمويل الإسلامي الماليزي في ظل الأزمات المالية العالمية.

تمكنت ماليزيا من تجاوز الأزمات المالية التي باتت تعصف بالعالم من حين لآخر، فقد كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997م، حيث لم تعبا بمقترحات مؤسستي بريتون وودز وعالجت أزمتهما باعتماد أجندة وطنية بديلة، على أساس إصلاح منظومتها المالية والإدارية ومكافحة الفساد فيها، مع منح صلاحيات واسعة للبنك المركزي لمحاربة المضاربة على عملتها في الخارج، والحد من هروب رؤوس الأموال الأجنبية ودعم الاحتياطات الرسمية، وهو ما مكنها من النهوض من كبوتها خلال عامين، فكانت بذلك أول الدول شفاء من الأزمة.⁴³

وقد استخلصت ماليزيا دروسا عدة من الأزمة المالية العالمية لسنة 1997، حيث عملت على تقوية قدرة اقتصادها على مقاومة الصدمات الخارجية، مع دعم مركزها المالي، بفضل عودة اقتصادها للنمو مطلع القرن الحالي، حيث ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي باطراد لتصل لذروتها عند 125 مليار دولار في منتصف سنة 2008 أي قبل بضعة أشهر من الأزمة

المالية العالمية الأخيرة، التي كانت ماليزيا من أقل تضررا بها، ولا أدل على ذلك من صمود احتياطياتها الرسمية عند 90 مليار دولار بعد سنة على مرور تلك الأزمة، كما حافظت على فائض كبير في حسابها الجاري، موفرا الأمان ضد هروب رؤوس الأموال الأجنبية، كما واصل قطاعها المصرفي الإسلامي نموه خلال 2009م بـ28%، في حين لم تحقق البنوك التقليدية أي معدل نمو يذكر.⁴⁴

وبهذا، فقد نجحت ماليزيا في إثبات نجاح التمويل الإسلامي كبديل لتجنب الأزمات المالية العالمية، وهذا بفضل نجاة قطاعها المصرفي والمالي الإسلامي من آثار الأزمة الأخيرة، وهو ما ساهم في بروز أصوات منادية بالتخلي عن المالية الربوية، واعتماد صيغ التمويل الإسلامية لبعدها الأخلاقي المتمثل في تحمل الطرفين مبدأ الربح والخسارة.

خاتمة

يشهد الاقتصاد العالمي القائم على التمويل الربوي من حين لآخر اضطرابات وتقلبات طبعته بالأزمة شكلا ومضمونا، مما وجه الأنظار نحو التمويل الإسلامي كبديل لتحقيق الاستقرار المالي وتجنب الأزمات المالية والاقتصادية.

في هذا، السياق، تم التطرق إلى النظام المالي الربوي وعلاقته بالأزمات المالية، ليتم تسليط الضوء على التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، مع الاستشهاد بالتجربة الماليزية الرائدة في هذا المجال، خاصة بعد نجاحها في تجاوز الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي لا تزال آثارها ماثلة للعيان حتى اليوم.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- أثبتت الوقائع الاقتصادية تعرض نظام التمويل الربوي لعدة أزمات مالية وعلى مستويات مختلفة، خاصة بعد تحرير الأسواق المالية وترابطها في سياق العولمة المالية؛
- تهتم صيغ التمويل الإسلامي بالتداول الحقيقي للسلع والخدمات مما يساهم في استقرار المؤشرات المالية والنقدية الكلية، وهذا خلافا لأساليب التمويل التقليدية الربوية، التي غالبا ما تكون منفصلة عنه؛
- تعد التجربة الماليزية رائدة في مجال التمويل الإسلامي، نتيجة سبقها في الاهتمام به وحرصها على تطويره تشريعا وتنظيما ومؤسساتيا، حيث نجحت في تقديم التمويل المذكور كبديل لتجنب الأزمات المالية العالمية.

قائمة الهوامش .

1. Christophe Thibierge, **Finance**, Pearson education, Paris, 2^{me} ed, 2007, p. 27.
2. توماس ماير وجيمس دوسنبري، ترجمة أحمد عبد الخالق وأحمد بليح، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ، الرياض، 2002، ص. 45.
3. رضا صاحب أبو أحمد، **الخطوات الكبرى في الاقتصاد الوضعي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص: 262-263.
4. Xavier Bradley et Christian Descamps, **Monnaie Banque Financement**, Editions DALLOZ, Paris, 2005, p. 5.
5. عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 2009، ص. 45.
6. طفلاح أحمد، **الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص. 07.
7. طفلاح أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 16.
8. عبد الغني بن محمد، **الأزمة المالية العالمية 2008**، دار البجار للطباعة والنشر، 2008، ص. 8.
9. أحمد ماهر، **إدارة الأزمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 24.
10. صلاح الدين حسن السبيسي، **بورصات الأوراق المالية: الأهمية والأهداف، والسبل ومقومات النجاح**، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص ص: 84-85.
11. إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص ص: 19-20.
12. Patrick Artus et autres, **La crise des subprimes**, La Documentation Française, Paris, 2008, pp: 12-13.
13. شوقي بورقية، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2013، ص. 33.
14. أحمد بن الشيخ محمد الزرقاء، **شرح القواعد الفقهية**، ط2، دار القلم، دمشق، 1989، ص. 429.
15. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص. 213.
16. فؤاد السرطاوي، **التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص. 228.
17. مصطفى كمال السيد طایل، **القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2006، ص. 189.
18. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، ط2، دار النفائس، عمان، 2007، ص. 34.
19. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، 2009، ص. 40.
20. عبد العظيم أبو زيد، **بيع المرابحة وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الإسلامية**، دار الفكر، دمشق، 2004، ص ص: 20-30.
21. حسين بلعجوز، **مرجع سبق ذكره**، ص. 48.
22. محمد الوطيان، **البنوك الإسلامية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص. 131.
23. التجاتي عبد القادر أحمد، **السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر**، دار السداد، السودان، 2006، ص. 08.
24. عثمان بابكر أحمد، **تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الرياض 1418هـ، ص ص: 58-63.
25. عبد الحكيم مصطفى الشرفقاري، **العولمة المالية وإمكانيات التحكم**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص. 59.
26. Garry J. Schinasi, **Defining Financial stability**, IMF Working Paper (WP/04/187), October 2004, p.8.
27. Michael Foot, **What is Financial stability and how do we get it?**, The Financial Services Authority, United Kingdom, disponible le: 10/03/2015 sur: <http://www.fsa.gov.uk/Pages/Library/Communication/Speeches/2003/sp122.shtml>
28. سامر مطهر قنطجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة، دمشق، 2008، ص ص: 33-42.

- ²⁹ حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، الإستثمار والتمويل في الإقتصاد الإسلامي، دار جرير، عمان، 2009، ص ص: 73-74.
- ³⁰ Dominique Plihon, **Les Désordres de la Finance**, Office des Publication Universitaires, France, 2006, p. 18.
- ³¹ حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، مرجع سبق ذكره، ص. 81.
- ³² سامي بن ابراهيم السويلم، قضايا في التمويل والاقتصاد الإسلامي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، 2009، ص. 64.
- ³³ أحمد عبيدات طرابيك، مسيرة الاقتصاد الماليزي نحو التطور، مقالة متاحة على الرابط التالي: www.pensandbooks.com/article.php?id=1904
- ³⁴ محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية: تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، دار السلام، القاهرة، 2007، ص. 592.
- ³⁵ استخلص الباحث هذا العنصر من اطلاعه على المراجع التالية:
- Angelo M. Venardos, **Islamic Banking & Finance In South –East Asia: Its Development & Future**. World Scientific Publishing Co. Singapore. 2005, p.p. 156-158
- **Islamic banking in Malaysia**. Article availble on: http://en.wikipedia.org/wiki/Islamic_banking_in_Malaysia
- ³⁶ زيد عيادات، تطور القطاع المصرفي الإسلامي الماليزي، مقالة متاحة بالرابط: www.kanaonline.com/usersLahmedkordy/posts/157341
- ³⁷ المرجع نفسه.
- ³⁸ أسامة محمد احمد الغزلي، تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي، مجلة المال والصناعة، ع. 17، 1999، ص ص: 5-9.
- ³⁹ المرجع نفسه، ص 10.
- ⁴⁰ سحا سورياني، سوق رأس المال الماليزي ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان، 2007، ص. 38.
- ⁴¹ Malaysia International Islamic Fiancial Center (MIFC), **Overview of Islamic Banking in Malaysia**. Article availble on: http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_kc_definitions&pg=pg_kcdf_sukuk&ac=232
- ⁴² Bank Negara Malaysia (Central Bank Of Malaysia). **Overview of Islamic finance in Malaysia**. Article availble on: http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=fs_mfs&pg=fs_mfs_bank.
- ⁴³ جابر سعيد عوض. السياسة الماليزية في مواجهة الأزمات المالية العالمية. برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009، ص. 206.
- ⁴⁴ جابر سعيد عوض، مرجع سبق ذكره، ص. 216.